البعد الاقتصادي في فكر ابن خلدون

الدكتور احمد هادي علي حسن

معهد التاريخ العربي والتراث العلمي للدراسات العليا

الملخص:

تناول هذا البحث الموسوم ب: (البعد الاقتصادي في فكر ابن خلدون) دراسة تحليلية من خلال كتابه ((ديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي الشأن الأكبر ـ المعروف بتاريخ ابن خلدون ـ والمقدمة)، عند أهم وأشهر علماء المسلمين خلال ما يعرف من الناحية التاريخية بالقرون الوسطى فالاقتصاد الإسلامي قائم على مبدأ مشروعية الغاية والوسيلة، ومن أشهر رواد الاقتصاد ابن خلدون الذي سبق غيره من رواد الفكر الاقتصادي الوضعي في التأسيس للنظريات الاقتصادية من خلال تحليل الوقائع والأحداث التي عايشها.

الكلمات المفتاحية: (البعد الاقتصادي، ابن خلدون).

The economic dimension in Ibn Khaldun's thought

Dr. Ahmed Hadi Ali Hassan

Institute of Arab History and Scientific Heritage for Postgraduate Studies

Abstracts:

This research, tagged with: (The Economic Dimension in Ibn Khaldun's Thought), deals with an analytical study through his book ((The Diwan of the Beginner and the News in the History of the Arabs and the Berbers and Their Contemporaries of Greatest Concern – Known as the History of Ibn Khaldun – and the Introduction), according to the most important and famous Muslim scholars during what Historically known as the Middle Ages, Islamic economics is based on the principle of legitimacy of the end and the means, and one of the most famous pioneers of economics is Ibn Khaldun, who preceded other pioneers of positive economic thought in establishing economic theories by analyzing the facts and events that he experienced.

Keywords: (the economic dimension, Ibn Khaldun).

المقدمة:

فقد أصبح من المتفق عليه إلى حد كبير بين الباحثين صعوبة استنباط وتحليل آراء ابن خلدون في الاقتصاد والسكان باعتباره اهتم بعلم العمران وركز على كتابة تاريخ العالم العربي ومن ثم فإن آراءه حول الاقتصاد جاءت في كافة أجزاء مؤلفاته، كما جاءت فقط بالقدر والحجم الذي يخدم شرح الحادثة التاريخية أو الظاهرة الاجتماعية محل البحث ولم يفردها ببحث خاص أو فصل مستقل.

وهذه النظريات الاقتصادية التي وضعها وحللها ابن خلدون مازالت مطروحة إلى اليوم وتعيد إنتاج نفسها في المجتمعات الحالية، ومعنى ذلك أن فكر ابن خلدون الاقتصادي ليس مجرد تراث بقدر ما هو عطاء معرفي قابل للبحث والبعث والحياة.

ومع كون علم الاقتصاد القائم الآن على مجموعة نظريات ما هو في الحقيقة إلا نتيجة للتراكم المعرفي عبر العصور المتتالية، ومساهمة مختلف الحضارات الإنسانية فيه إلا أن المتتبع للكتابات والأبحاث الاقتصادية يلاحظ إجحافا في حق الفكر الاقتصادي الإسلامي والمفكرين والفقهاء والعلماء المسلمين، والذين أولوا الجانب الاقتصادي اهتماما في دراساتهم سواء بشكل مستقل أو كجزء لا يتجزأ من أبحاثهم الفقهية والاجتماعية.

ومع التأكيد على أن بلورة فكر اقتصادي ووضع نظريات تستمد أصولها من تعاليم الإسلام لا يعني بحال الاستغناء التام أو إهمال النظريات الاقتصادية الوضعية بما تقوم عليه من مفاهيم وأدوات تحليلية حديثة تمثل نتاج اجتهاد عصور متتالية من التنظير والتطبيق. بل الهدف من ذلك هو التأسيس والتنظير والسعي لتطبيق نظريات اقتصادية لرواد الفكر الاقتصادي الإسلامي على غرار ابن خلدون بسماتها وخصائصها الإسلامية وخلفيتها العقدية في إطار التطور العلمي الحاصل في مجال الدراسات الاقتصادية بتوظيف أدوات التحليل الاقتصادي التي تدرس في مواد مثل الاقتصاد الرياضي والاقتصاد القياسي ومواد النظرية الاقتصادية.

- **أهمية الموضوع**

تبرز أهمية الموضوع في:

١. دراسة وتحليل الأفكار الاقتصادية لدى ابن خلدون من خلال كتابه(**ديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي الشأن الأكبر ــالمعروف** بالمقدمة)، بما يمثل جانبا مهما من النظريات والمسائل الاقتصادية التي تزخر بها مصادر الشريعة الإسلامية

٢. إن دراسة النظريات الاقتصادية عند منشئ علم العمران ابن خلدون ، تمكن من الكشف من خلال العروض الواردة في كتاب:المقدمة عن مختلف النظريات الاقتصادية ذات المناهج والتوجهات المتعددة المشارب، وفي مستويات من التحليل متباينة بين ما هو شرعي وما هو تحليل علمي دقيق في علم الاقتصاد.

٣. تبرز أهمية البحث في هذا الموضوع في اكتشاف التفكير الخلدوني في الاقتصاد، وإخراج النواحي الاقتصادية من ضمن إنتاج علمي متشابك يعد اجتماعيا عمرانيا في كثير من الأحيان. ويعتمد البحث على كتابه: المقدمة كعمدة له.

٤. توضيح مساهمات المفكرين المسلمين في ايجاد حلول للمشكلات الاقتصادية في إطار من القيم والأخلاق الإسلامية وتفعيلها كضوابط عملية.

- **أهداف البحث**

١. إبراز أهمية الفكر الاقتصادي عند ابن خلدون في وضع تصورات اقتصادية مبنية على الأخلاق والأحكام الشرعية في الإسلام، وتوضيح جانب من التفكير الاقتصادي في مجتمع كثر نشاطه التجاري والزراعي والصناعي وسيطرت مناهجه وسلوكاته الاقتصادية على العالم طيلة ثمانية قرون.

٢. المساهمة في التطبيق السليم للنظام الاقتصادي الإسلامي كبديل عن الأنظمة الاقتصادية الوضعية، وذلك من خلال وضع ضوابط وآليات عملية لإثراء الجهود الفكرية الاقتصادية لكل

من المفكرين المسلمين، والتي تتميز بالعمق والشمولية في كثير من جوانبها من خلال دراسة إسهامات ابن خلدون في المجال الاقتصادي.

٣. تناول المفاهيم الأساسية التي يقوم عليها التفكير الاقتصادي عند ابن خلدون ،والوصول إلى وضع تصور عام بما يضبط الناحية الفكرية التي تشكل القيمة المضافة للفكر الاقتصادي الإسلامي،

- **أسباب اختيار الموضوع**

تم اختيار البحث في موضوع:(الفكر الاقتصادي عند ابن خلدون) بناء على عدة أسباب أهمها

١. أهمية الجانب الاقتصادي في فكر ابن خلدون ومحاولة ربطه بواقع الحياة الاجتماعية، وذلك كمساهمة في إبراز جانب من التفكير الاقتصادي عند المسلمين وتوجيه الأنظار نحو التفكير والواقع الاقتصادي معا.

٢. الملاحظ أن الأهمية العلمية المطلقة لهذه النظريات قد أصبحت اليوم محدودة والسبب يرجع إلى أن تطور الأبحاث الاقتصادية وقطعها مراحل مهمة وحاسمة يجعل الأبحاث الاقتصادية القديمة إما مهملة، أو أن تناولها بالبحث والدراسة لم ينصف أصحابها وخاصة في ظل الدراسات الاقتصادية الوضعية.

٣. العمل على إنجاز بحث علمي أكاديمي متخصص، له منهجه الخاص في إبراز أهمية الواقعية في دراسات وتحاليل ابن خلدون التي انبثقت قوانينها الاقتصادية والعلمية من نماذج اجتماعية حية تشكل النواة لنظريات اقتصادية مهمة .خاصة في ظل تركيز أغلب الدراسات والأبحاث على الفكر الوضعي وإغفال مساهمات المفكرين المسلمين في تطوير النظريات الاقتصادية.

٤. الرغبة في إحياء وتفعيل الاهتمام بهذا النوع من الدراسات.

- **منهج البحث**

يعتمد البحث على المنهج الاستقرائي والمنهج الاستنباطي

واعتمدت في منهجية البحث على عدة تقنيات أهمها:

١. جمع المادة العلمية التي تشكل محور البحث وعمدته بين الدراسة الاقتصادية والفقهية. وردت مصادر البحث ومراجعه تجمع بين أهم أمهات الكتب الفقهية ومن مختلف المذاهب الفقهية، إلى جانب أهم المصادر والمراجع في علم الاقتصاد والأبحاث والدراسات الاقتصادية في الاقتصاد الإسلامي.

٢. الآيات القرآنية الكريمة الواردة في البحث جاءت على رواية الإمام ورش(مصحف المدينة المنورة)

٣. تخريج الأحاديث النبوية الشريفة التي وردت في البحث على سبيل الاستدلال.

٤. الإحالة إلى المصدر أو المرجع المعتمد في البحث للأمانة العلمية. وعند تكرار ذكر المصدر أو المرجع في الصفحة نفسها بشكل متتال تتم الإشارة إليه بعبارة: المصدر/أو المرجع نفسه، وذلك تجنبا للتكرار، وفي حال تكرر المصدر/ المرجع ذاته في الصفحة الموالية مباشرة يتم التهميش له بذكر عنوان المؤلف واسم المؤلف والصفحة. والأمر ذاته عند تكرار ذكره في صفحات لاحقة.

- عند استخدام المصدر/ المرجع للمرة الأولى يتم التعريف به بذكر كل بياناته في الهامش وفق ما يلي: عنوان المؤلف ، اسم المؤلف، المحقق إن وجد، دار النشر، سنة النشر، الطبعة، الجزء، الصفحة. وفي حالة ورود الكتاب دون طبعة أو دون تاريخ للنشر تتم الإشارة إلى ذلك كما يلي: (د.ط ، د.ت).

خطة البحث

في هذا البحث المتواضع ترد أهم القضايا الاقتصادية التي تناولها والتي ترقى في أغلبها إلى نظريات وذلك في مبحثين بعد المقدمة التي اشتملت على : **أهمية الموضوع، أهداف البحث ، أسباب اختياره ، منهجه ، خطته ، وعلى التحو التالي:**

المبحث الأول: نظرية العمل، أهمية تقسيمه عند ابن خلدون

المطلب الأول: نظرية العمل.

المطلب الثاني: أهمية تقسيم العمل عند ابن خلدون.

المبحث الثاني : نظرية القيمة عند ابن خلدون.

المطلب الأول: القيمة لغة واصطلاحا.

المطلب الثاني: القيمة عند ابن خلدون.

المطلب الثالث: أنواع القيمة عند ابن خلدون.

الخاتمة : ذكرت فيها أهم نتائج البحث

وأخيراً ثبت المصادر والمراجع

المبحث الأول

نظرية العمل، أهمية تقسيمه عند ابن خلدون

تعتبر نظريات العمل من أهم النظريات التي اهتم بها علماء الاقتصاد باعتبارها أساس النشاط الاقتصادي القائم على العمل، هذا العمل الذي ينتج سلعة أو خدمة معينة يتم تداولها وتبادلها، الأمر الذي يفرض وجود مجال يتم ضمنه هذا التداول بين المنتج والمستهلك. وباعتبار السوق مكان التقاء الرغبات، والبيع والشراء فيه وسيلة لإشباع الحاجات المختلفة فإنه يتطلب توفر مجموعة من الشروط والضوابط ليسود السعر الطبيعي والثمن الحقيقي دون إضرار بأي من طرفي المعاملة الاقتصادية والتجارية.

المطلب الأول: نظرية العمل

اولاً: تعريف العمل

١. **لغة** : العمل: المهنة والفعل، والجمع: أعمال. عمل عملا، وأعمله غيره واستعمله. واعتمل الرجل: عمل بنفسه، واستعمل فلان غيره إذا سأله أن يعمل له. وقيل: العمل لغيره والاعتمال لنفسه. وعمل فلان العمل يعمله عملا، فهو عامل.

و" جاء في المعجم الوسيط :عمل عملا؛ فعل فعلا عن قصد، ومنه والي السلطان: أي عامله. ومنه العمالة وهي أجرة العامل. والعمالة حرفة العامل، ومنه العاملة التي تستعمل في الحرث والسقي والدياسة من البقر والإبل. ومنه العامل وهو من يعمل في مهنة أو صنعة.

٢. فالعمل هو فعل شيء عن قصد من فاعله.

٣. **اصطلاحا:** يعرف الاقتصاديون العمل بأنه: كل نشاط يبذله الإنسان عن وعي وقصد، ويحس بالألم حين يبذله، وهدفه من بذله هو خلق الأموال؛ أي الأشياء التي تشبع الحاجات بطريق مباشر أو غير مباشر(

٤. [١] فالعمل مجهود يبذل عن وعي وإرادة، ويميز الاقتصاديون بين نوعين من الألم الذي يصاحب العمل؛ الألم المادي الذي يسببه العمل الجسمي والذهني الذي يقوم به العامل، والألم الأدبي ويقصد به كون العامل مضطرا للقيام بالعمل[٢]

٥. أما في الاقتصاد الإسلامي فقد عرف العمل تعاريف متعددة، منها: العمل (هو كل جهد مشروع ومقصود ومنظم بدنيا وذهنيا أو خليط منهما، يبذله الإنسان لإيجاد منفعة اقتصادية

مادية أو معنوية[٣]، فكل نشاط مادي أو ذهني يمارسه الإنسان هو في نظر الإسلام عمل طالما كان مشروعا[٤].

ومما تقدم يمكن التوصل إلى أن للعمل في الاقتصاد الإسلامي ضوابط تميزه عن تعريف العمل في الأنظمة الاقتصادية الأخرى. منها أن يكون:

أ. **مشروعا:** فكل الأعمال الاقتصادية تعتبر أعمالا إنتاجية ما دامت مشروعة لا تخالف أحكام الشريعة الإسلامية. فالاقتصاد الإسلامي لا يعتبر العمل ذات قيمة اقتصادية ما لم يكن مشروعا سواء كان ذلك في ميدان الصناعة أو الزراعة أو التجارة. وحث اللهﷻ على الأعمال الصالحة والصالحات هي الأعمال التي سوغها المشرع وحسنها، و كل ما استقام من الأعمال بدليل الكتاب والسنة والعقل[٥]. واشترط الفقهاء في العمل أن يكون مشروعا ومتقوما؛ أي: ذا قيمة لكي يحسن بذل المال في مقابله.[٦] وهذا ما يميز ماهية العمل في الاقتصاد الإسلامي عن غيره.

ب. **تنظيم العمل**

جعل التنظيم شرطا في اعتبار العمل ذا قيمة اقتصادية، فعلماء الاقتصاد الإسلامي جعلوه شرطا في العمل لأن العمل الذي لا يخضع لأدنى تنظيم يكون عبثا، وأعمال العاقل تجل عن العبث[٧]. فالعمل لابد أن يكون منظما على نسق معين سواء كان ذهنيا أو عضليا أويجمع بينهما كي يؤدي إلى تحقيق النتائج الاقتصادية المرجوة منه.

ت. **أنواع العمل**

العمل نوعان: عمل بدني وعمل ذهني، أما العمل البدني فقد دلت على مشروعيته أدلة كثيرة منها وقوله ﷺ :(مَا أَكَلَ أَحَدٌ طَعَامًا قَطُّ، خَيْرًا مِنْ أَنْ يَأْكُلَ مِنْ عَمَلِ يَدِهِ)[٨] .

ث. **هدف العمل**

يهدف العمل بأنواعه إلى تحقيق المنافع الاقتصادية سواء كانت مادية بإيجاد الأموال أو معنوية بإنجاز شيء أو المساهمة في تطويره، هذا العمل يوفر كلما يحتاج إليه من سلع وخدمات. وما يميز العمل في الإسلام أيضا كونه يجمع بين الهدف المادي والروحي، والبعد الديني والدنيوي. فمعيار اعتبار العمل أو عدم اعتباره كونه يحقق هدفا مشروعا أو غير مشروع[٩].

المطلب الثاني: أهمية تقسيم العمل عند ابن خلدون

لقد تفاوت البشر في قدراتهم الجسدية والذهنية، ويبدو هذا التفاوت في الميول والنزعات التي تتعلق باختيار نوع العمل [١٠] .

أنّ اختلاف الأجيال في أحوالهم إنّما هو باختلاف نحلتهم من المعاش فإنّ اجتماعهم إنّما هو للتّعاون على تحصيله والابتداء بما هو ضروريّ منه ونشيط قبل الحاجيّ والكماليّ ، وذكر أنواع الأعمال التي كانت سائدة في المجتمع الإسلامي، وبين ما هو ضروري منها للعمران، وما هو ثانوي. وذكر خصائص هذه الأعمال والحرف[١١].

فالتخصص وتقسيم العمل يسمح بتجزئة الأعمال الإنتاجية إلى سلسلة من العمليات المترابطة المتصلة حيث ينجز كل عامل عملا منفردا قد يكون واحدا من مئات الأعمال اللازمة لإنتاج سلعة ما، وغالبا ما يؤدي التخصص وتقسيم العمل إلى زيادات كبيرة في نصيب العامل من الإنتاج الكلي. فإذا كانت قوة العمل هي مجموع القدرات والكفاءات الجسدية والعقلية التي يتمتع بها العامل ويستعملها أثناء عمله، فإن تفاوت واختلاف تلك الكفاءات من عامل إلى آخر يجعل كل عامل يختلف عن الآخر في قيامه بالعمل أثناء عملية الإنتاج.[١٢]

وبحث ابن خلدون موضوع العمل ودرسه دراسة علمية اقتصادية بشكل تطبيقي، حيث قرر ابتداء أن الحاجات الفيزيولوجية لجسم الإنسان أوجدت لديه الحاجة إلى الغذاء ليحتفظ بحياته، وتوفير هذا الغذاء دفعه إلى العمل، ولما كان الإنسان بمفرده لا يتصور منه توفير كل حاجياته احتاج إلى عمل غيره وكان غيره أيضا في حاجة إلى عمله ومنتجاته فاضطر إلى

التعاون مع غيره. فكان هذا التعاون نتيجة تقسيم العمل بينهم لكي يتبادل كل منهم ما زاد من منتجاته عن حاجياته مع منتجات غيره، وكان أول مظاهر هذا التبادل المقايضة ثم تطور الأمر إلى عمليات البيع والشراء.

حيث يقول ابن خلدون بشأن العمل وتقسيمه : (أنّ الاجتماع الإنسانيّ ضروريّ

ويعبّر الحكماء عن هذا بقولهم الإنسان مدنيّ بالطّبع أي لا بدّ له من الاجتماع الّذي هو المدينة في اصطلاحهم وهو معنى العمران وبيانه أنّ الله سبحانه خلق الإنسان وركّبه على صورة لا يصحّ حياتها وبقاؤها إلّا بالغذاء وهداه إلى التماسه بفطرته وبما ركّب فيه من القدرة على تحصيله إلّا أنّ قدرة الواحد من البشر قاصرة عن تحصيل حاجته من ذلك الغذاء غير موفية له بمادّة حياته منه ولو فرضنا منه أقلّ ما يمكن فرضه وهو قوت يوم من الحنطة مثلا فلا يحصل إلّا بعلاج كثير من الطّحن والعجن والطّبخ وكلّ واحد من هذه الأعمال الثّلاثة يحتاج إلى مواعين وآلات لا تتمّ إلّا بصناعات متعدّدة من حدّاد ونجّار وفاخوريّ وهب أنّه يأكله حبّا من غير علاج فهو أيضا يحتاج في تحصيله أيضا حبّا إلى أعمال أخرى أكثر من هذه من الزّراعة والحصاد والدّراس الّذي يخرج الحبّ من غلاف السّنبل ويحتاج كلّ واحد من هذه من الزّراعة والحصاد والدّارس الّذي يخرج الحبّ من غلاف السّنبل ويحتاج كلّ واحد من هذه آلات متعدّدة وصنائع كثيرة أكثر من الأولى بكثير ويستحيل أن تفي بذلك كلّه أو ببعضه قدرة الواحد فلا بدّ من اجتماع القدر الكثيرة من أبناء جنسه ليحصل القوت له ولهم فيحصل بالتّعاون قدر الكفاية من الحاجة لأكثر منهم بأضعاف).[١٣]

وقد جاء حديث ابن خلدون عن تقسيم العمل بعد بيان كيف تنشأ الحاجات الضرورية للإنسان ثم يؤدي تطور المجتمع إلى ظهور حاجات كمالية وكيف تتفرع الحاجات، فقرر أن إنتاج أي من هذه الحاجات يتطلب تعاون أفراد المجتمع وتقسيم العمل بينهم. وقد استخدم ابن خلدون في تاريخه مصطلح: توزيع العمل وعنى به تقسيم العمل.

وبتحليل ما قاله فإنه يصف العملية الإنتاجية بأنها تتألف من حلقات أو عمليات متشابكة ومتراكبة، ولذلك فإن إتمامها أو القيام بها يخرج في مجمله عن قدرة وطاقة الفرد.

الأمر الذي يتطلب التعاون، بل يفرضه بين مجموعة من الناس لكل واحد دور معين في مرحلة معينة من الإنتاج. ثم إن الناتج الذي يحصل عليه مجموع هؤلاء الأفراد لا يكفي لسد حاجاتهم فقط بل يزيد ويفيض بحيث يمكن أن يسد حاجات عدد أكبر منهم بكثير(١٤)

"أما تقسيم العمل الحرفي فيعد من أقدم أنواع التخصص فقد عرفته المجتمعات البدائية فظهر الزراع والصناع والتجار(١٥) ، أما تقسيم العمل الصناعي فيقصد به أن تتخصص المشروعات المختلفة داخل الصناعة الواحدة في صناعة جزء أو أكثر من أجزاء السلعة النهائية، أو تتخصص في مرحلة معينة من مراحل الإنتاج(١٦).

وأشار ابن خلدون إلى تقسيم العمل الحرفي أو المهني، وبين أهمية الحرف والعمال في انتظام العالم. بقوله: (فالمعاش إمارة وتجارة وفلاحة وصناعة، فأما الإمارة فليست بمذهب طبيعي للمعاش، وأما الفلاحة والصناعة والتجارة والصناعة فهي وجوه طبيعية للمعاش)(١٧).

ويظهر وعي ابن خلدون في تحليل أهمية تقسيم العمل ومدى ارتباطه بالنواحي المادية والاجتماعية للعمران لتحقيق التعاون وارتفاع مستوى المعيشة، وفي بيانه لأهمية تقسيم العمل والتخصص في مرحلة من مراحل الإنتاج يقول: (إلا أن قدرة الواحد من البشر قاصرة عن تحصيل حاجته من ذلك الغذاء غير موفية له بمادة حياته منها، ولو فرضنا منه أقل ما يمكن فرضه وهو قوت يوم من الحنطة مثلا فلا يحصل عليه إلا بعلاج كثير من الطحن والعجن والطبخ، وكل واحد من هذه الأعمال الثلاثة يحتاج إلى مواعين وآلات لا تتم إلا بصناعات متعددة من حداد ونجار و فاخوري(١٨).

وبذلك حلل ضرورة التخصص وأبرز أهمية تقسيم العمل لجعل العمال أكثر مهارة وإتقانا للعمل لأن العامل يقوم بجزء يسير من عملية صناعية، ويرفع بذلك التخصص من الكفاءة الإنتاجية للعامل. فتوصل إلى وضع مبدأ العمل وسببه، وتقسيم العمل وسببه، والتعاون وسببه. وهذه المبادئ الأساسية تشكل مشاكل اقتصادية اهتم بها الكثير من رجال الاقتصاد في مختلف المدارس والمذاهب الاقتصادية.[١٩]

المبحث الثاني

نظرية القيمة عند ابن خلدون

يمثل ابن خلدون الاتجاه الموضوعي للمفكرين المسلمين في تفسير ظاهرة القيمة فقد ضمن مقدمته(**ديوان المبتدأ والخبر**) أفكارا عن القيمة حيث اعتبر العمل أساس تحديد قيمة السلعة، فالقول بنظرية: العمل أساس القيمة لم يكن من ابتكارات المفاهيم الاقتصادية المعاصرة، بمعنى أن هذه النظرية لم تكن لتبدأ زمنيا مع وليم بيتي أو سميث أو ريكاردو أو مالتس وإنما سبقهم إلى ذلك ابن خلدون في تنظيره لهذا المبدأ الاقتصادي المهم ولكل المسائل المتفرعة عنه، حيث طرح الفكرة وأسس لها انطلاقا من كون العمل أصل القيم المتبادلة قبل وليم بيتي[٢٠].

المطلب الأول: القيمة لغة واصطلاحا

أولا: القيمة لغة

(والقِيمَةُ: وَاحِدَةُ القِيَم، وأَصله الْوَاوُ لأَنه يَقُومُ مَقَامَ الشَّيْءِ. والقِيمة: ثَمَنُ الشَّيْءِ بالتَّقْوِيم. تَقُولُ: تَقَاوَمُوه فِيمَا بَيْنَهُمْ، وَإِذَا انْقادَ الشَّيْءُ وَاسْتَمَرَّتْ طَرِيقَتُهُ فَقَدِ اسْتَقَامَ لوجه. وَيُقَالُ: كَمْ قَامَتْ ناقتُك أَيْ كَمْ بَلَغَتْ. وَقَدْ قَامَتِ الأَمةُ مِائَةَ دِينَارٍ أَيْ بَلَغَ قِيمَتُهَا مِائَةَ دِينَارٍ، وَكَمْ قَامَتْ أَمَتُك أَيْ بَلَغَتْ. والاسْتِقَامة: التَّقْوِيمُ، لِقَوْلِ أَهْلِ مَكَّةَ اسْتَقَمْتُ الْمَتَاعَ أَيْ قوَّمته. وَفِي الْحَدِيثِ: قالوا: يارسول الله لو قومت لنا. فقال: (الله هو المقوم) ، أي؛ لو سعرت لنا، فهو من قيمة الشيء، أي حددت لنا قيمتها[٢١].

ثانياً: القيمة اصطلاحا:

يقول ابن عابدين: (الْفَرْقِ بَيْنَ الْقِيمَةِ وَالثَّمَنِ وَالْفَرْقُ بَيْنَ الثَّمَنِ وَالْقِيمَةِ أَنَّ الثَّمَنَ مَا تَرَاضَى عَلَيْهِ سَوَاءٌ زَادَ عَلَى الْقِيمَةِ أَوْ نَقَصَ، وَالْقِيمَةَ مَا قُوِّمَ بِهِ الشَّيْءُ بِمَنْزِلَةِ الْمِعْيَارِ مِنْ غَيْرِ زِيَادَةٍ وَلَا نُقْصَانٍ(٢٢)

نفهم من هذا أن القيمة تمثل مقدار مالية الشيء وتحدد حسب تقويم المقومين وتكون دقيقة إلى حد كبير، عكس الثمن الذي يخضع لمبدأ التراضي فربما وافق القيمة أو زاد عليها أو نقص. فالثمن هو المبلغ المقابل للمبيع، أما القيمة فإنها تمثل التكلفة مع هامش الربح وهي بذلك توافق السعر في ظروف السوق العادية بعيدا عن الاحتكار والتسعير والغرر؛ باعتبار أن السعر هو ما يؤدي إليه توازن العرض والطلب في أي ظرف.

المطلب الثاني: القيمة عند ابن خلدون

لقد ذكر ابن خلدون في أكثر من موضع في مقدمته بأن العمل هو مصدر القيمة لتبادلية للسلعة، حيث قال: (فلا بدّ من الأعمال الإنسانيّة في كلّ مكسوب ومتموّل)(٢٣) وبذلك ربط بين قيمة السلعة وقيمة العمل المبذول في صنعها ربطا طرديا، بحيث ترتفع قيمة السلعة كلما ارتفعت قيمة المجهود المبذول في إنتاجها وتنخفض قيمتها بقلته وانخفاضه.

ويبرز ذلك في قوله:(فاعلم أنّ ما يفيده الإنسان ويقتنيه من المتموّلات إن كان من الصّنائع فالمفاد المقتنى منه قيمة عمله وهو القصد بالقنية إذ ليس هناك إلّا العمل وليس بمقصود بنفسه للقنية. وقد يكون مع الصّنائع في بعضها غيرها مثل التّجارة والحياكة معهما الخشب والغزل إلّا أنّ العمل فيهما أكثر فقيمته أكثر وإن كان من غير الصّنائع فلا بدّ من قيمة ذلك المفاد والقنية من دخول قيمة العمل الّذي حصلت به إذ لولا العمل لم تحصل قنيتها. وقد تكون ملاحظة العمل ظاهرة في الكثير منها فتجعل له حصّة من القيمة عظمت أو صغرت. وقد تخفى ملاحظة العمل كما في أسعار الأقوات بين النّاس فإنّ اعتبار الأعمال والنّفقات فيها ملاحظ في أسعار

الحبوب كما قدّمناه لكنّه خفيّ في الأقطار الّتي علاج الفلح فيها ومؤنته يسيرة فلا يشعر به إلّا القليل من أهل الفلح. فقد تبيّن أنّ المفادات والمكتسبات كلّها أو أكثرها إنّما هي قيم الأعمال الإنسانيّة) [٢٤] ، والكسب في جميع الأموال لا يتصور إلا عن طريق العمل الإنساني لأنه قيمة ذلك العمل. ولا يمكن للعمل أن ينتج كسبا دون قيمة، ذلك أن الإنسان لا يمكن أن يبذل جهده دون قيمة لأنه محتاج إلى تلك القيمة لكي ينفقها على نفسه[٢٥].

لذا يتعين أن تكون القيمة التي يتقوم بها العمل مناسبة لحجم العمل والجهد المبذول من حيث المقدار، على ألا يكون أقل من الحد الأدنى الذي يكفي لضمان حد الحاجات الضرورية في مستوى الكفاية. لأن العمل هو وسيلة الأفراد للمعاش ولا يتصور معاشهم إلا بكمال الكفاية، فإن أصبح المكسب المحقق عن طريق العمل غير كاف لتوفير الرزق الضروري فمعنى ذلك أن قيمة العمل منقوصة. فالرزق يحصل بالعمل، والرزق ما يكفي حاجات الإنسان ويعكس قيمة العمل المبذول[٢٦].

وبتحليل قول ابن خلدون فإنه يرى أن تحديد قيمة العمل ضروري لتجنب الظلم لأن العمل محدود وقيمته غير محدودة، وعليه فالحاجة هي معيار تحديد قيمة العمل. وبما أن قيمة النقد تختلف باختلاف المكان والزمان فإن قيمة العمل في المدن الكبيرة أكبر من قيمته في المدن الصغيرة لارتفاع قيم الحاجات الأخرى. فقيمة العمل تتزايد في مجتمعات الترف وفي ظل عوائد الترف لأن ذلك الواقع يجعل أسعار السلع مرتفعة.

ويربط ابن خلدون بين كثرة النفقات وزيادة العمران لارتفاع الأسعار في المرافق والأقوات، وبالتالي فإن قيمة العمل تتزايد مع ازدياد العمران كي تلبي جميع الحاجات الضرورية حيث يقول: (المصر الكثير العمران يكثر ترفه وتكثر حاجات ساكنه من أجل الترف وتعتاد تلك الحاجات لما يدعو إليها فتنقلب ضرورات وتصير الأعمال فيه كلها مع ذلك عزيزة والمرافق غالية بازدحام الأغراض عليها من أجل الترف، وبالمغارم السلطانية التي توضع على الأسواق والبياعات وتعتبر في قيم المبيعات، ويعظم فيها الغلاء في المرافق والأقوات والأعمال)[٢٧].

واستنتج بذلك أن من مظاهر الظلم الشعور بالانقباض عن الكسب وذهاب الآمال في تحصيل المال. فربط بين العمل والحالة النفسية للعامل، فشعور الفرد أن عائد عمله ونتيجته تعود

إليه سواء بعائد مادي أو معنوي كالأجر الكامل غير المنقوص أو حوافز ومكافآت، إضافة إلى الترقية وغيره، فهذا الشعور يدفعه إلى المزيد من العمل. والعكس تماما إذا ما انتقصت قيمة عمله وشعر أن جهده يذهب لغيره.(٢٨)

(فعلى قدر الاعتداء ونسبته يكون انقباض الرعايا عن السعي في الاكتساب. فإذا كان الاعتداء كثيرا عاما في جميع أبواب المعاش كان القعود عن الكسب كذلك لذهابه بالآمال، وإذا كان الاعتداء يسيرا كان الانقباض عن الكسب على نسبته)(٢٩)

ويرى ابن خلدون أن هذا الانقباض عن السعي والعمل يؤثر في العمران لأن الانقباض النفسي عن العمل نتيجة الشعور بالظلم واغتصاب قيمة العمل أو جزء منها يؤدي إلى انقباض الأيادي عن الكسب ما يؤدي إلى كساد الأسواق.

المطلب الثالث: أنواع القيمة عند ابن خلدون

تشكل نظرية القيمة المحور الأساسي في الاقتصاد السياسي بنوعيها، إذ يسهل ذلك فهم معنى القيمة، وقد فرق ابن خلدون بين نوعين من القيمة وهما: القيمة الاستعمالية والقيمة التبادلية.

أولا: القيمة الاستعمالية

يقول ابن خلدون: (ثم إن الحامل أو المقتنى إن عادت منفعته على العبد حصلت له ثمرته من إنفاقه في مصالحه وحاجاته سمي ذلك رزقا)(٣٠)

فمصطلح الرزق عند ابن خلدون يقصد به: القيمة الاستعمالية في اصطلاح المذاهب الاقتصادية الحديثة. فلكل سلعة سواء كانت سلعة اقتصادية أو حرة قيمة استعمالية، هي قدرة هذه السلعة أو الخدمة على تحقيق الإشباع المباشر للحاجات الإنسانية لحظة استعمالها.(٣١)

وتبرز القيمة الاستعمالية للسلعة أكثر بالنسبة للفرد الواحد، فقيمة استعمال سلعة ما تتمثل في المنفعة المتحققة منها. وطالما أن هذه القيمة تبرز بمجرد استعمال السلعة والحصول عليها فهي لا تتطلب وجود سوق أو مبادلة بين الأفراد(٣٢).

و شروط القيمة الاستعمالية:

١. الحصول على السلعة واقتناؤها

لتحقيق القيمة الاستعمالية للسلعة يتعين حصول الفرد عليها وأن يكون قادرا على التصرف فيها، لأن مجرد وجود الرغبة والحاجة إلى سلعة معينة والدافع إلى اقتنائها والحصول عليها لا يعطي لها قيمة استعمالية مادام الطلب عليها قائم والحصول عليها غير متحقق(٣٣).

٢. تحقيق المنفعة من الشيء المقتنى

يضاف إلى الشرط الأول شرطا آخر يكمله، إذ لا يقوم ولا يتحقق الهدف من الشرط الأول إلا به، فمجرد توفر السلعة أو الخدمة وحصول الفرد عليها ليس كافيا لتكسب السلعة أو الخدمة صفة القيمة الاستعمالية. فقد تتوفر السلعة ويتم الاقتناء لكنها لا تكون موجهة للاستعمال الشخصي المباشر، لذا يتعين توفر الشرط الثاني حيث تكون السلعة أو الخدمة ذات منفعة تعود على الفرد ويمكنه استعمالها فعلا.(٣٤)

٣. القدرة على الإشباع

اعتبر ابن خلدون أن السلعة لا تكون لها أي قيمة استعمالية إن لم تكن قادرة على إشباع حاجة وتحقيق مصلحة خاصة للفرد، فيتعين الحصول على المقتنى وأن يحقق منفعة وأن يكون قادرا على إشباع حاجة من حاجات المقتني ويقدم له مصلحة معينة حسب طبيعة الشيء المقتنى. وبذلك يكون قد استوفى شروط القيمة الاستعمالية(٣٥).

وكما سبقت الإشارة فإن ابن خلدون استعمل لفظ الرزق مرادفا لمفهوم القيمة الاستعمالية في مفاهيم المصطلحات الاقتصادية الحديثة، وبالمقارنة يتوصل إلى أنها ما يحصل عليه الفرد ويستعمله لإشباع حاجاته المباشرة وتحقيق مصالحه الخاصة. وعليه فإن تحقيق هذه القيمة للسلعة أو الخدمة لا يتأتى للفرد إلا ببذل الجهد والعمل الإنساني، كما قال ابن خلدون: (فلا بد في الرزق من سعي وعمل ولو في تناوله وابتغائه من وجوهه)(٣٦) فالإنسان متى اقتدر على نفسه وتجاوز طور الضعف سعى إلى اقتناء المكاسب لينفق ما آتاه الله(٣٧)

ومن خلال ما سبق يتضح أن ابن خلدون يبرز الربط بين القيمة والعمل إذ اعتبره عنصرا مهما في تحديد القيمة مهما كان نوعها. فالعمل معيار تحديد قيمة أي منتج وهذا ما يمثل جوهر الفكر الإسلامي.

وفي كثير من صيغ التمويل وطرق الإنتاج في الإسلام من خلال عقود المضاربة والمزارعة وغيرها فإن قيمة المنتج فيها يتحدد من خلال: العمل ورأس المال والموارد الطبيعية. وبمقارنة رأي ابن خلدون مع نظريات مماثلة في الفكر الاقتصادي الوضعي يثبت سبقه وتفوقه في التأصيل لنظرية القيمة.

ثانيا: القيمة التبادلية

يقول ابن خلدون :(ثم إن الحامل أو المقتنى إن عادت منفعته على العبد وحصلت له ثمرته من إنفاقه في مصالحه وحاجاته سمي رزقا ، وإن لم ينتفع به في شيء من مصالحه ولا حاجته فلا يسمى بالنسبة إلى المالك رزقا، والمتملك منه حينئذ بسعي العبد وقدرته يسمى كسبا)[٣٨]

فقيمة المبادلة تبرز في الجماعات وتعامل وتبادل الأفراد فيما بينهم وهذا ما يعرف بالقيمة التبادلية أو القيمة الاجتماعية للسلعة أو الخدمة. ولتحقيق هذه القيمة تتطلب المعاملة سلعتين، إذ تختلف وتتميز السلعة عن الأخرى بمواصفات مختلفة.

فالنوع الثاني من الأشياء المقتناة التي ذكرها ابن خلدون لا يكون الهدف منها مجرد الاقتناء للاستعمال الشخصي، بل هدف اقتنائها هو إجراء مبادلة بغيرها، وعليه تكسب قيمة تبادلية، وهي قيمة تقتصر وتختص فقط بالسلع الاقتصادية ، وتتطلب مبادلتها توفر السوق لغرض عرضها. فالقيمة التبادلية هي محور العمليات التبادلية في المقايضة وفي تحديد الأسعار في المعاملات التجارية[٣٩].

ولقد حدد ابن خلدون شروطا للقيمة التبادلية:

١. **اقتناء السلعة والحصول عليها فعلا**

وهو ذاته شرط القيمة الاستعمالية، فعدم الحصول على السلعة أو الخدمة ينفي بالضرورة القيمة التبادلية لها، فهو شرط أساسي يجب تحققه، وما لا يتم لواجب إلا به فهو واجب.[٤٠]

٢. **ليس بالضرورة توجيهها للمصلحة الفردية الخاصة**

لأن هذه القيمة تبرز في الجماعات، وتبرز هذه القيمة للسلعة أو الخدمة سواء في المبادلات فيما مضى بين السلع المختلفة فيما بينها أي ما يعرف بالمقايضة، أو في السلع النقدية أو النقود

السلعية، حيث برزت سلع معينة اتخذت أداة للتبادل والتداول، أو التبادل باستعمال النقود التي تمثل ثمن أي سلعة أو خدمة أو قيمتها التبادلية مقارنة بالوحدات النقدية[٤١].

الخاتمة:

الحمد لله ربّ العالمين والصلاة والسلام على خير ألأنام وعلى آله الطيبين الطاهرين.

بعد ان مكننا الله تعالى بفضله وكرمة من اتمام هذا البحث المتواضع ، نذكر أهم النتائج التي توصل اليها البحث بالنقاط الآتية :

١. أثبت البحث مساهمة الفكر الإسلامي في مواكبة التطور الاقتصادي عبر مختلف العصور، بل وسبقه في التأسيس للكثير من النظريات الاقتصادية، وتقديم تحليل للظواهر الاقتصادية المختلفة من خلال أسبابها ونتائجها بما يحقق البناء التكاملي للنظرية الاقتصادية.

وعليه يعتبر ابن خلدون من رواد الفكر الاقتصادي الإنساني وليس الإسلامي فحسب، إذ سبق بذلك الكثير من رواد الفكر الاقتصادي الغربي بمختلف مدارسه. ومن الأهمية بمكان تفعيل نظرياتهما والسعي لتطبيقها في ظل الأوضاع الاقتصادية العالمية المعاصرة.

٢. توصل ابن خلدون لنظرية العمل حيث اعتبره أساس القيمة، كما ميز بين القيمة التبادلية والاستعمالية.

٣. سبق ابن خلدون بتحليلاته للبنيان الاقتصادي للمجتمع في مجال القيمة رواد الفكر الاقتصادي في القيمة والعمل، بنظريتهم الحديثة للقيمة التي تحدد قيمة السلعة من خلال قوى العرض والطلب.

٤. توجيه البحث العلمي إلى الاهتمام بجوانب الاقتصاد الإسلامي فيما كتبه ابن خلدون بما يجعل الباحث يستفيد دروسا يمكن تطبيقها وتفعيلها في العصر الحاضر. فالتقدم والتنمية

عملية فنية ذات أبعاد سياسية واقتصادية وفكرية ضمن ضوابط شرعية في كل المجالات وخاصة الاقتصادي منها.

٥. توصل الباحث الى إن التركيز على القضايا الفكرية والتأسيس لها يطرح جانبا آخر مهما وهو الجانب المؤسسي في الاقتصاد الإسلامي وضرورة تفعيله باعتباره حلقة الوصل بين الفكر والتطبيق.

وأول حلقة في ذلك تنمية المعرفة بالاقتصاد الإسلامي على جميع المستويات المجتمعية وعدم الاقتصار على التدريس الجامعي.

فهذا جهد المقل حاولت من خلاله الإلمام ببعض جوانب البحث، ولست أزعم مع ذلك أن عملي هذا لا يحتاج إلى زيادة وتقييم وتقويم. فالكمال لله وحده لا شريك له. وكل عمل إنساني عرضة للنقصان والخطأ والسهو والنسيان والتعديل.

فإن أصبت فذلك فتح وتوفيق وسداد من الله ﷻ، وإن أخطأت أو قصرت فمن نفسي ومن الشيطان. والله ولي التوفيق.

الهوامش:

(١) ينظر: مبادئ علم الاقتصاد والمذاهب الاقتصادية، عبد الرحيم بوادقجي، جامعة دمشق، مطبعة الداودي، ، (د.ط)، ١٩٨٦م، ص.٥٦.

(٢) ينظر: علم الاقتصاد والمذاهب الاقتصادية، مصطفى العبد الله. جامعة دمشق.(د.ط) ١٩٩٠م. ص ١٠٥.

(٣) ينظر: عناصر الإنتاج في الاقتصاد الإسلامي والنظم الاقتصادية المعاصرة، صالح حميد العلي ، اليمامة للطباعة والنشر، بيروت ، ط/ ١، ١٤٢٠هـ-٢٠٠٠م، ص ٨٩ وما بعدها.

(٤) ينظر : مقومات العمل في الإسلام. عبد السميع المصري. مكتبة وهبة، القاهرة. (د.ط) ١٤٠٢هـ، ص ١٨.

(٥) ينظر: الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله (المتوفى: ٥٣٨هـ)، دار الكتاب العربي – بيروت، ط/٣، ١٤٠٧ هـ، ١/ ١٠٥، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ناصر الدين أبو سعيد عبد الله بن عمر بن محمد الشيرازي البيضاوي (المتوفى: ٦٨٥هـ)، تحقيق: محمد عبد الرحمن المرعشلي، دار إحياء التراث العربي – بيروت، ط/١، ١٤١٨ هـ، ١/ ٥٩.

(٦) ينظر:تحفة المحتاج في شرح المنهاج، أحمد بن محمد بن علي بن حجر الهيتمي السعدي الأنصاري، (المتوفى: ٩٧٤هـ)، المكتبة التجارية الكبرى بمصر لصاحبها مصطفى محمد، (د.ط) ١٣٥٧ هـ – ١٩٨٣ م، ٦/ ١٣٠.

(٧) ينظر: موسوعة الاقتصاد الإسلامي ودراسات مقارنة، محمد عبد المنعم الجمال، دار الكتاب اللبناني، بيروت، (د.ط)١٩٨٦م ، ص٨٩.

(٨) الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه = صحيح البخاري، محمد بن إسماعيل أبو عبدالله البخاري الجعفي (المتوفى: ٢٥٦هـ) ، تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة ، ط/١، ١٤٢٢هـ ، كِتَابُ البُيُوعِ ، بَابُ كَسْبِ الرَّجُلِ وَعَمَلِهِ بِيَدِهِ، رقم الحديث (٢٠٧٢)، ٣/ ٥٧..

(٩) ينظر: الأسس الإسلامية في فكر ابن خلدون ونظرياته. مصطفى الشكعة. الدار المصرية اللبنانية، القاهرة.. ط/٢، ١٤٠٨ هـ، ص٩٣، التأصيل الإسلامي لنظريات ابن خلدون. عبد الحليم عويس. دار الكتاب الحديث. بيروت، ط/١، ١٤٢٨هـ ـ ٢٠٠٨ م ، ص ٨٤.

(١٠) سورة الزخرف: من الآية: ٣٢ .

(١١) ديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي الشأن الأكبر، (تاريخ ابن خلدون - المقدمة)عبد الرحمن بن محمد بن محمد، ابن خلدون أبو زيد، ولي الدين الحضرمي الإشبيلي (المتوفى: ٨٠٨هـ)، تحقيق: خليل شحادة، دار الفكر، بيروت، ط:٢، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م،ص ١٤٩وما بعدها .

(١٢) ينظر : الاتجاه الجماعي في التشريع الاقتصادي الإسلامي. محمد فاروق النبهان. مؤسسة الرسالة ، بيروت.. ط/٣، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م، ص٦٣ وما بعدها.

(١٣) ديوان المبتدأ والخبر، ابن خلدون،ص٤٥.

(١٤) ينظر : تطور الفكر الاقتصادي: عبد الرحمن يسري أحمد. الدار الجامعية. الإسكندرية، ط/١، ٢٠٠٣م.، ص١٤ وما بعدها ، النظريات الاقتصادية عند ابن خلدون وأسسها من الفكر الإسلامي والواقع المجتمعي، عبد المجيد مزيان. المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والإشهار. الجزائر، (د.ط، د.ت) ص٢٨وما بعدها.

(١٥) ينظر : مقدمة في الاقتصاد. محمد محروس إسماعيل، دار النهضة العربية ، بيروت، ط٣، ١٩٧٢ م . ص ١٩١وما بعدها .

(١٦) ينظر المرجع السابق، ص١٩٣.

(١٧) ديوان المبتدأ والخبر، ابن خلدون، ص ٤٨٠.

(١٨) المصدر نفسه، ص ٥٤.

(١٩) ينظر : عبقريات ابن خلدون،. علي عبد الواحد وافي. ،. عالم الكتب، القاهرة ،ط/٢، ١٩٧٣، ص ١٣٧، علم الاقتصاد من خلال التحليل الجزئي، مصطفى رشدي شيحة. الدار الجامعية.، بيروت.، ط/١، ١٩٨٥، ص١٠٣ وما بعدها، علم الاقتصاد والمذاهب الاقتصادية، مصطفى العبد الله.، جامعة دمشق ، دمشق، ط/١، . ١٩٩٠م، ص٥٧.

(٢٠) ابن خلدون في سيرته وفلسفته. عمر الطباع. مؤسسة المعارف. بيروت، ط/١،١٤١٢ هـ، ص٣٨، الاقتصاد الإسلامي في تطبيقه على المجتمع المعاصر. محمد عبد الله العربي. كتبة المنار. الكويت. (د.ط، د.ت) ص١٠٥، التاريخ العربي والمؤرخون. شاكر مصطفى، دارالعلم للملايين، . بيروت. ط/١، ١٩٩٠ م.

(٢١) لسان العرب، ابن منظور،١٢/ ٥٠٠، وتمام الحديث عَنْ أَبِي سَعِيدٍ قَالَ: غَلَا السِّعْرُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللهِ ﷺ، فَقَالُوا لَهُ: لَوْ قَوَّمْتَ لَنَا سِعْرَنَا، قَالَ: إِنَّ اللهَ هُوَ الْمُقَوِّمُ، أَوِ الْمُسَعِّرُ، إِنِّي لَأَرْجُو أَنْ أُفَارِقَكُمْ، وَلَيْسَ أَحَدٌ مِنْكُمْ يَطْلُبُنِي بِمَظْلَمَةٍ، فِي مَالٍ وَلَا نَفْسٍ ، ينظر: مسند الإمام أحمد بن حنبل، أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني (المتوفى: ٢٤١هـ)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط - عادل مرشد، وآخرون، إشراف: د عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة، ط/١، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠١ م، مُسْنَدُ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ ﷺرقم الحديث(١١٨٠٩) ٣٢٨/١٨ .

(٢٢) رد المحتار على الدر المختار(حاشية ابن عابدين) ، ابن عابدين، محمد أمين بن عمر بن عبد العزيز عابدين الدمشقي الحنفي (المتوفى: ١٢٥٢هـ)،: دار الفكر-بيروت، ط/٢، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م، ٤/ ٥٧٥.

(٢٣) ديوان المبتدأ والخبر، ابن خلدون، ص ٤٧٨.

(٢٤) المصدر السابق : ص ٤٧٨.

(٢٥) ينظر: الفكر الخلدوني من خلال المقدمة. محمد فاروق النبهان. مؤسسة الرسالة، بيروت، ط/١ ، ١٩٩٨م، ص ٢٢٢وما بعدها.

(٢٦) ينظر: الفكر الخلدوني من خلال المقدمة. محمد فاروق النبهان ، ص ٢٢٥.

(٢٧) ديوان المبتدأ والخبر، ابن خلدون، ص ٤٥٦. ٣٥٤

(٢٨) ينظر: الفكر الخلدوني من خلال المقدمة. محمد فاروق النبهان. ص ٢٢٥وما بعدها.

(٢٩) ديوان المبتدأ والخبر، ابن خلدون، ص ٣٥٤.

(٣٠) المصدر نفسه ، ص ٤٧٧.

(٣١) ينظر : الفكر الاقتصادي في مقدمة ابن خلدون. محمد علي نشأت، مطبعة السعادة ، مصر ، ط/١، ١٩٤٤م، ص٥٦، النظرية الاقتصادية في الإسلام. فكري أحمد نعمان. دار القلم دبي، ط/١، ١٩٨٥م ، ص ٧٤.

(٣٢) ينظر : النظرية الاقتصادية. أحمد جامع.، دار النهضة القاهرة.. (د.ط) ١٣٩٦هـ- ١٩٧٦م.، ٣٤/٢.

(٣٣) ينظر: النظرية النقدية، مصطفى رشدي. ، مؤسسة الثقافة الجامعية. الإسكندرية.، ط/١، ١٤٠٠هـ- ١٩٨٠. م ،ص ٧٩.

(٣٤) ينظر: النظرية النقدية، مصطفى رشدي، ص٨٠.

(٣٥) ينظر : الفكر الاقتصادي في مقدمة ابن خلدون. محمد علي نشأت، ص ٨٣.

(٣٦) ديوان المبتدأ والخبر، ابن خلدون، ص ٤٧٧وما بعدها.

(٣٧) المصدر السابق ، ص ٣٥٤.

(٣٨) ديوان المبتدأ والخبر، ابن خلدون، ص ٤٧٧.

(٣٩) ينظر : أفكار ابن خلدون الاقتصادية. إسماعيل سفر.عارف دليلة. دار الكتاب، دمشق. .ط/٣، ١٩٩٠م، ص ٧٧.

(٤٠) ينظر: النظرية النقدية، مصطفى رشدي. ،ص ٨٣..

(٤١) ينظر: الفكر الاقتصادي في مقدمة ابن خلدون. محمد علي نشأت، ص ٨٧.

المصادر والمراجع:

❖ **القرآن الكريم**

١. ابن خلدون في سيرته وفلسفته. عمر الطباع. مؤسسة المعارف. بيروت ،ط/١،١٤١٢ هـ.

٢. الاتجاه الجماعي في التشريع الاقتصادي الإسلامي. محمد فاروق النبهان. مؤسسة الرسالة ، بيروت.. ط/٣، ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م.

٣. الأسس الإسلامية في فكر ابن خلدون ونظرياته. مصطفى الشكعة. الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، ط/٢،١٤٠٨هـ

٤. أفكار ابن خلدون الاقتصادية. إسماعيل سفر.عارف دليلة. دار الكتاب، دمشق. .ط/٣، ١٩٩٠م

٥. الاقتصاد الإسلامي في تطبيقه على المجتمع المعاصر. محمد عبد الله العربي. مكتبة المنار. الكويت. (د.ط، د.ت) .

٦. أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ناصر الدين أبو سعيد عبد الله بن عمر بن محمد الشيرازي البيضاوي (المتوفى: ٦٨٥هـ)، تحقيق: محمد عبد الرحمن المرعشلي، دار إحياء التراث العربي – بيروت، ط/١، ١٤١٨ هـ.

٧. التاريخ العربي والمؤرخون. شاكر مصطفى، دار العلم للملايين، . بيروت. ط/١، ١٩٩٠م.

٨. التأصيل الإسلامي لنظريات ابن خلدون. عبد الحليم عويس. دار الكتاب الحديث. بيروت، ط/١، ١٤٢٨هـ ـ ٢٠٠٨ م.

٩. تحفة المحتاج في شرح المنهاج، أحمد بن محمد بن علي بن حجر الهيتمي السعدي الأنصاري، (المتوفى: ٩٧٤هـ)، المكتبة التجارية الكبرى بمصر لصاحبها مصطفى محمد، (د.ط) ١٣٥٧ هـ – ١٩٨٣ م.

١٠. تطور الفكر الاقتصادي: عبد الرحمن يسري أحمد. الدار الجامعية. الإسكندرية، ط/١، ٢٠٠٣م.

١١. الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه = صحيح البخاري، محمد بن إسماعيل أبو عبدالله البخاري الجعفي (المتوفى: ٢٥٦هـ) ، تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة ، ط/١، ١٤٢٢هـ .

١٢. ديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي الشأن الأكبر، (تاريخ ابن خلدون ـ المقدمة)عبد الرحمن بن محمد بن محمد، ابن خلدون أبو زيد، ولي الدين الحضرمي الإشبيلي (المتوفى: ٨٠٨هـ)، تحقيق: خليل شحادة، دار الفكر، بيروت، ط:٢، ١٤٠٨ هـ – ١٩٨٨ م.

١٣. رد المحتار على الدر المختار(حاشية ابن عابدين) ، ابن عابدين، محمد أمين بن عمر بن عبد العزيز عابدين الدمشقي الحنفي (المتوفى: ١٢٥٢هـ)، دار الفكر-بيروت، ط/٢، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م.

١٤. عبقريات ابن خلدون،. علي عبد الواحد وافي. ،. عالم الكتب، القاهرة ،ط/٢، ١٩٧٣.

١٥. علم الاقتصاد من خلال التحليل الجزئي، مصطفى رشدي شيحة. الدار الجامعية.، بيروت.، ط/١، ١٩٨٥.

١٦. علم الاقتصاد والمذاهب الاقتصادية، مصطفى العبد الله. جامعة دمشق. (د.ط) ١٩٩٠م.

١٧. علم الاقتصاد والمذاهب الاقتصادية، مصطفى العبد الله.، جامعة دمشق ، دمشق، ط/١، . ١٩٩٠م.

١٨. عناصر الإنتاج في الاقتصاد الإسلامي والنظم الاقتصادية المعاصرة، صالح حميد العلي ، اليمامة للطباعة والنشر، بيروت ، ط/ ١،١٤٢٠ هـ-٢٠٠٠م.

١٩. الفكر الاقتصادي في مقدمة ابن خلدون. محمد علي نشأت، مطبعة السعادة ، مصر ، ط/١، ١٩٤٤م.

٢٠. الفكر الخلدوني من خلال المقدمة. محمد فاروق النبهان. مؤسسة الرسالة، بيروت.، ط/١، ١٩٩٨م.

٢١. الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله (المتوفى: ٥٣٨هـ)، دار الكتاب العربي – بيروت، ط/٣، ١٤٠٧ هـ.

٢٢. لسان العرب، محمد بن مكرم بن على، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعى الإفريقى (المتوفى: ٧١١هـ)، دار صادر – بيروت، ط/٣، ١٤١٤ هـ.

٢٣. مبادئ علم الاقتصاد والمذاهب الاقتصادية، عبد الرحيم بوادقجي، جامعة دمشق، مطبعة الداودي، ، (د.ط)، ١٩٨٦م.

٢٤. مسند الإمام أحمد بن حنبل، أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني (المتوفى: ٢٤١هـ)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط – عادل مرشد، وآخرون، إشراف: د عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة، ط/١، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠١ م.

٢٥. المعجم الوسيط، (إبراهيم مصطفى / أحمد الزيات / حامد عبد القادر / محمد النجار)، مجمع اللغة العربية بالقاهرة، دار الدعوة، (د.ط،د.ت).

٢٦. مقدمة في الاقتصاد. محمد محروس إسماعيل، دار النهضة العربية.، بيروت، ط٣، ١٩٧٢ م.

٢٧. مقومات العمل في الإسلام. عبد السميع المصري. مكتبة وهبة، القاهرة. (د.ط) ١٤٠٢هـ.

٢٨. موسوعة الاقتصاد الإسلامي ودراسات مقارنة، محمد عبد المنعم الجمال، دار الكتاب اللبناني، بيروت، (د.ط)١٩٨٦م .

٢٩. النظريات الاقتصادية عند ابن خلدون وأسسها من الفكر الإسلامي والواقع المجتمعي، عبد المجيد مزيان. المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والإشهار. الجزائر، (د.ط، د.ت).

٣٠. النظرية الاقتصادية في الإسلام. فكري أحمد نعمان. دار القلم دبي، ط/١ ، ١٩٨٥م.

٣١. النظرية الاقتصادية. أحمد جامع.، دار النهضة القاهرة.. (د.ط) ١٣٩٦هـ- ١٩٧٦م .

٣٢. النظرية النقدية، مصطفى رشدي. ، مؤسسة الثقافة الجامعية. الاسكندرية.، ط/١، ١٤٠٠هـ- ١٩٨٠م.